



دولة فلسطين
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التقرير الصحفي
للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية
(الربع الثالث 2015)

كانون أول/ ديسمبر، 2015

تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق
الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006



© ربيع الأول، 1437هـ - كانون أول، 2015.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2015). رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين.

هاتف: 2 298 2700 (970/972)

فاكس: 2 298 2710 (970/972)

الرقم المجاني: 1800300300

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	النتائج الأساسية
9	المفاهيم والمصطلحات
13	الجدول

تنويه لمستخدمي هذا التقرير

- بيانات الأسعار الثابتة، تعتمد عام 2004 كسنة أساس.
- النتائج المتعلقة بالربع الثالث من العام 2015 هي بيانات أولية تقديرية، تستند على التقديرات الأولية للمؤشرات المختلفة. علماً أن النسخة النهائية من الحسابات القومية الربعية تصدر في أعقاب اكتمال الحصول على المؤشرات المختلفة. حيث تم تقدير قيمة عدم التغطية في الواردات والصادرات بناءً على الموازنة بين جانبي العرض والطلب.
- البيانات الخاصة بالحكومة فيما يتعلق بالتعليم، الصحة والعمل الاجتماعي إضافة إلى الإدارة العامة والدفاع قد جرى تقييمها بالاعتماد على مبدأ الاستحقاق بناءً على توصيات نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة SNA 2008، كما تجدر الإشارة إلى أنه يتم الحصول على بيانات الرواتب من واقع الموازنة العامة لتقدير أنشطة الحكومة.

النتائج الأساسية

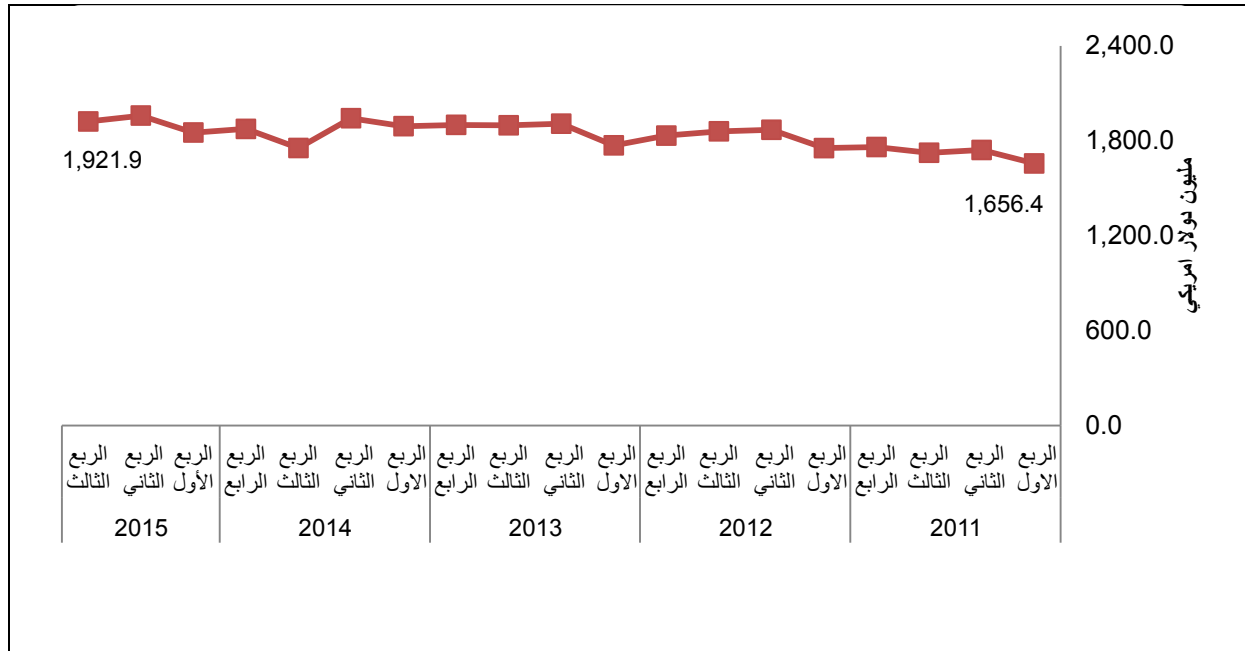
ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين* خلال الربع الثالث 2015 مقارنة مع الربع المناظر (الربع الثالث 2014)

أشارت التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين* خلال الربع الثالث من عام 2015 بنسبة 9.6% بالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2014، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 4.0% في الضفة الغربية* وارتفاعاً بنسبة 33.3% في قطاع غزة. وسجل تراجعاً بنسبة 1.9% لفلسطين* مقارنة مع الربع الثاني من العام 2015 بالأسعار الثابتة، علماً أن سنة الأساس 2004. حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من العام 2015 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية* 1,476.3 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 445.6 مليون دولار أمريكي.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* بالأسعار الثابتة 433.0 دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام 2015 مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 6.4% بالمقارنة مع الربع الثالث من العام 2014، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بالأسعار الثابتة 565.5 دولار أمريكي خلال الربع الثالث من عام 2015، مرتفعاً بنسبة 1.3% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2014، أما في قطاع غزة فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 243.8 دولار أمريكي خلال الربع الثالث من عام 2015، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 29.0% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2014.

الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي الربعي في فلسطين* بالأسعار الثابتة للأعوام 2011-2015



* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

المفاهيم والمصطلحات

الوحدة الإحصائية:

يعرف نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة (SNA'93) نوعين رئيسيين من الوحدات الإحصائية:
- **الوحدة المؤسسية (Institutional Unit- Enterprise):** هي كيان اقتصادي قادر بحكم ما له من حقوق على امتلاك الأصول وتحقيق الخصوم والارتباط بأنشطة اقتصادية والتعامل بصفقات مع أطراف أخرى.

- **المنشأة (Establishment):** المنشأة هي مؤسسة أو جزء منها تقع في مكان واحد وتتخصص بشكل أساسي بنشاط إنتاجي رئيسي واحد (غير مساعد) حيث يحقق هذا النشاط الرئيسي غالبية القيمة المضافة.

النشاط الاقتصادي:

مصطلح يشير إلى عملية تدمج مجموعة من الإجراءات والأنشطة تنفذ من قبل وحدة معينة والتي تستخدم العمل ورأس المال والبضائع والخدمات لنتج منتجات محددة (سلع وخدمات).

المخرجات (الإنتاج):

قيمة المنتجات النهائية من السلع والخدمات المنتجة من قبل منشأة ما والتي يتم استخدامها من قبل وحدات أخرى لأغراض الاستهلاك ذاتياً أو لغايات التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الذاتي. ويشمل الإنتاج فئتين: السلع النهائية، وما يسمى "بالمنتجات تحت التشغيل"، والأخيرة تعني المنتجات التي تستغرق وقتاً طويلاً لإنتاجها، مثل القطعان التي تربي للذبح والأعمال الإنشائية. وتقدر قيمة معظم السلع في اللحظة التي تكتمل فيها العملية الإنتاجية، غير أن عملية إنتاج بعض السلع قد تمتد لتتجاوز الفترة المحاسبية (كما هو الحال في المنتجات تحت التشغيل)، وهنا يتم تقدير قيمة هذه المنتجات وتسجيلها في تلك الفترة المحاسبية، مثال ذلك أعمال الإنشاءات والمحاصيل الزراعية الشتوية.

القيمة المضافة:

مفهوم يتعلق بالإنتاج ويشير إلى القيمة المتولدة لأية وحدة تمارس أي نشاط إنتاجي. ويعرف إجمالي القيمة المضافة بحاصل طرح الاستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج. أما صافي القيمة المضافة فيتم الحصول عليها بطرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي القيمة المضافة.

الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة. وبشكل مشابه للإنتاج والقيمة المضافة يمكن أن يختلف تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما يؤخذ في الاعتبار من ضرائب وإعانات. ويقدر عادة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق أو أسعار المنتجين أو الأسعار الأساسية. ولتقدير الناتج المحلي الإجمالي، هناك ثلاثة طرق: طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل.

التثبيط:

هو العمل على عزل أثر الأسعار على البيانات وذلك باشتقاق أرقام قياسية مناسبة لتحويل البيانات الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة، بالاعتماد على سنة أساس مناسبة.

المؤشرات قصيرة المدى:

هي مؤشرات ذات دورية أقل من سنة، والتي قد تكون لمدة شهر أو ربع سنة.

الرقم القياسي للإنتاج الصناعي:

هو وسيلة إحصائية لقياس التغير في حجم الإنتاج للأنشطة الصناعية خلال فترة من الزمن. حيث يعتمد على التغير في حجم الإنتاج للمنشآت الاقتصادية ذات الوزن في الصناعات المختلفة.

خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة:

هي مجموع دخل الملكية المستحق للمؤسسات المالية مطروحاً منه إجمالي قيمة الفوائد المستحقة على هذه المؤسسات، ويستثنى من ذلك دخل الملكية المتحقق من استثمار الأموال الخاصة بالمؤسسات نفسها

فئات الاستخدام النهائي:

الاستهلاك النهائي:

هو الاستهلاك الذي يتم من قبل الأسر المعيشية، والحكومة، والمؤسسات غير الهادفة للربح. وبهذا المعنى لا يعتبر استهلاك المنشآت استهلاكاً نهائياً، إذ تعتبر المنتجات التي تستخدم في العملية الإنتاجية بمثابة استهلاك وسيط.

الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية:

الإنفاق على كافة السلع والخدمات باستثناء الإنفاق على إنشاء المساكن الذي يعتبر بمثابة تكوين رأسمالي ثابت إجمالي لحساب المالكين. أما إيجار المساكن فيصنف كاستهلاك نهائي منفق من الأسر المعيشية.

الاستهلاك النهائي للحكومة والمؤسسات التي لا تهدف للربح:

يمكن تقسيم الإنفاق لهذين القطاعين إلى فئتين: إنفاق فردي وآخر جماعي. ويتألف الأول من ذلك الإنفاق الذي يفيد الأفراد، مثال ذلك: الخدمات الطبية، أما الإنفاق الجماعي فله صبغة عامة، مثال ذلك: إنفاق الحكومة على الدفاع والأمن العام الذي يعتبر ضمن هذه الفئة.

التكوين الرأسمالي الإجمالي:

يمكن تقسيم هذا البند إلى ثلاثة مركبات: التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، والتغير في المخزون، وصافي حيازة النفائس (الحيازات الثمينة)، حيث يعرّف التكوين الرأسمالي الإجمالي (أو الاستثمار) كمجموع لهذه المركبات الثلاثة. ويتم قياس الاستثمار بأسعار المشتريين.

التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي:

مجموع قيم ما يحتازه منتج ما من أصول ثابتة مخصصاً منها قيمة الأصول التي يتم التخلص منها أثناء الفترة المحاسبية بالإضافة إلى إضافات معينة إلى قيمة الأصول غير المنتجة التي تتأني من خلال نشاط إنتاجي لوحدات مؤسسية والأصول الثابتة أصول ملموسة أو غير ملموسة تنتج كمخرجات من عمليات إنتاج وتستهمل هي نفسها بصورة متكررة أو مستمرة في العملية الإنتاجية.

التغير في المخزون:

قيمة السلع الداخلة إلى المخزون مطروحاً منها قيمة السلع الخارجة منه. ويجب أن تقيم السلع بالأسعار الجارية، أي بأسعار لحظة إدخالها أو إخراجها من المخزون، بحيث يتم التثبيت من تجنب احتساب مكاسب الاقتناء غير الفعلية. ويشمل التغير في المخزون "المنتجات تحت التشغيل".

الصادرات والواردات من السلع والخدمات:

تشمل المتاجرة بالسلع والخدمات بين المقيمين وغير المقيمين، بما في ذلك البيع والمقايضة والهدايا.